مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: ادارة الصراعات الاهلية وتداعياتها على الامن الانساني في دول أفريقيا جنوب الصحراء
اسم الكاتب: أ.م.د. علي حسين ياسين، م.د. شهد غالب علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9800
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 04:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

عدد خاص - 2024 مجلة العلوم القانونية والسياسية

ادارة الصراعات الاهلية وتداعياتها على الامن الانساني في دول أفريقيا جنوب الصحراء

Managing Civil Conflicts And Their Implications For Human Security In Sub-Saharan Africa

الكلمات المفتاحية: الامن الانساني، الصراعات الاهلية، أفريقيا.

Keywords: Human Security, Civil Conflicts, Africa .

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.Co.2024.2.3

أ.م.د. علي حسين ياسين

جامعة الموصل-كلية العلوم السياسية

Assist. Prof. Dr. Ali Hussain Yassin
University of Mosul- Collage of Political Sciences
alih.y@uomosul.edu.iq

م.د شهد غالب علي

الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية

Inst. Dr. Shahad Ghaleb Ali
Al-Mustansiriyah University - Collage of Political Sciences
shahad.shahad@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث

يمثل الامن الانساني قيمة انسانية اساسية وشرط مسبق لعيش الانسان بكرامة واستقرار، وإذ اصبح من المفاهيم المهمة والمتداولة بحكم ارتباطه المباشر بالانسان، فيشكل الانسان المحور الاساسي له، من خلال معالجة جميع المخاطر التي تهدد حياة الانسان والمتمثلة بتهديدات البيئة المحيطة الداخلية والخارجية بكونها معوقات تمثل انتهاكا كبيرا لامن الانسان، عليه فأن عدم الاستقرار السياسي وأستشراء ظاهرة الحروب والصراعات الاهلية تشكل تهديدا حقيقيا للدولة بشكل عام ولامن الافراد على وجه الخصوص وتقويض مؤسسات الدولة السياسية والمدنية وضعف حركة التنمية واستشراء الفساد ومنع تدفق الاستثمارات الاجنبية، فضلا عن ان اغلب موارد هذه الدول تصرف على الجانب العسكري بدلا من تخصيص اموال ميزانياتها للتنمية وهذا بالتالي ذو مردود مباشر على الامن الانساني .

إذ أن التركيبة المعقدة للدول الافريقية جنوب الصحراء لعبت دوراً بارزاً في تعميق الصراعات الاهلية، فالقيادات الكارزمية اهتمت بتعميق ارتباط الجماهير باشخاصهم بما يضمن البقاء في الحكم دون الاهتمام بتعميق ولاء الجماهير للدولة وقد أدى هذا الوضع الى أثارة العديد من المشكلات وتفجير الصراع الداخلي، ومن هنا تتجلى أهمية إدارة الصراعات الاهلية واحتوائها لتجنب الاقتتال والنزاعات ولنشر ثقافة التسامح وترسيخ العلاقات الاجتماعية وتشجيع ثقافة المشاركة والتسامح الذي من شانه أن يجنب الاجيال المقبلة تداعياتها المؤثرة على الامن الانساني .

Abstract

Human security represents a basic human value and a prerequisite for a person to live in dignity and stability, and as it has become one of the important and widely used concepts by virtue of its direct connection with the human being, the human being is its primary axis, by addressing all the risks that threaten human life, represented by threats to the surrounding internal and external environment, as they are obstacles that represent a major violation. For human security, political instability and the widespread phenomenon of wars and civil conflicts constitute a real threat to the state in general and to the security of individuals in particular In particular, the undermining of the state's political and civil institutions, the weakness of the development movement, the spread of corruption, and the prevention of the flow of foreign investments, in

addition to the fact that most of the resources of these countries are spent on the military side instead of allocating their budget funds to development, and this therefore has a direct impact on human security .

As the complex structure of sub-Saharan African countries played a prominent role in deepening civil conflicts, the charismatic leaders were concerned with deepening the connection of the masses with their people in a way that ensures survival in power without concern for deepening the loyalty of the masses to the state. This situation led to raising many problems and erupting internal conflict, and from here it is evident. The importance of managing and containing civil conflicts to avoid fighting and conflicts, to spread a culture of tolerance, to consolidate social relations, and to encourage a culture of participation and tolerance that will spare future generations their repercussions affecting human security.

المقدمـــــة

Introduction

برزت مسألة الامن الانساني– بعد الحرب الباردة– بأعتبارها مقاربة تهدف الى سد فراغ في مجال معالجة مصادر انعدام الامن الذي اضحى يهدد حياة البشر في العالم قاطبة، واذ لم تعد مسألة امن الفرد تعرف اقتصارا داخل حدود الدول او من حيث ارتهانها لامن الدولة، كما ان اسباب انعدام الامن في عالمنا المعاصر قد تعددت فصارت تتصل بعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية وصحية، فقد انتقل الاهتمام من مفهوم الامن المرتبط بالدولة الى مفهوم الامن المرتبط بالانسان وجميع مجالاته وابعاده المختلفة، فقد اثبتت جميع التجارب العالمية ان امن الانسان مقدم على امن الاوطان، ومتى ما تم ذلك تحقق امن المجتمع والدولة على حد سواء، عليه فأن الأمن الإنساني يعد من أهم المواضيع على الساحة الداخلية والدولية، لأنه الشرط الأساسي للتنمية على جميع الأصعدة، إذ لا تنمية ولا استقرار من دون أمن، فقد كافح الإنسان منذ بزوغ فجر البشرية عن أمنه واستقراره ضد كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على أمنه واستقراره، ويحاول جاهدا العيش في كنف الاستقرار والطمأنينة، وعليه فقد كانت النزاعات والصراعات هي أكبر مهدد لأمن واستقرار الإنسان منذ فجر التاريخ .

لهذا فقد عنت التشريعات الوطنية في الدول الافريقية للبحث عن العوامل المسببة في أشعال الحروب الاهلية عبر دراسة عوامل البيئة السياسية والثقافية والاقتصادية والتي لعبت دوراً في إثارة

المعارضة ودفع قطاعات من الشعب الى اللجوء نحو العنف المسلح وأشعال الحروب الاهلية وانتشار الآفات الاجتماعية المختلفة، وعدة ظواهر أخرى كاختطاف الأطفال و الاعتداء على النفس و المال و انتشار الجريمة المنظمة و الإرهاب الأعمى و فوضى السلاح وانتشار الرشوة والمحسوبية ومظاهر الفاسد الاداري والمالي . عليه اصبح الامن الانساني بحكم ارتباطه المباشر بالانسان وبعد تصاعد حدة اعمال العنف تحديا جديدا يتطلب مواجهته للوصول الى السلام المستدام والمبني على أحترام الذات الانسانية

أهمية البحث:

The Importance Of Research:

تكمن اهمية البحث في بيان تداعيات الحروب والصراعات الاهلية في دول أفريقيا جنوب الصحراء وتأثيرها في انعدام الامن الانساني في المجتمع، اذ تتسع دائرة الحرب الاهلية الضيقة متجاوزة الحدود القومية الى الدول المحيطة بها مما تساهم في نشر اسباب اخرى تقوي من دعامة هذه الازمة لتفجر ازمات اخرى تكون قد امتدت على مستويات متعددة اقصاها امنية عسكرية وتتدرج الى سياسية واقتصادية واجتماعية.

إشكالية البحث:

The Problem Of Research:

تنطلق اشكالية البحث في وجود تداعيات جمة للصراعات الاهلية تلقي بظلالها على الامن الانساني في الدولة، فتنطلق اشكالية البحث من سؤال رئيسي واساسي مفاده: "على الرغم من أدارة الانظمة السياسية للصراعات الاهلية ومحاولة ضبطها الا أنها لها تداعيات على الامن الانساني في الدولة"، ومن خلال التساؤل الاساسي تتفرع عدة تساؤلات تهدف الدراسة للاجابة عنها ولعل من اهم هذه التساؤلات ما يأتي:

1. ما معنى الامن الانساني وابعادة؟
2. ماهي اليات الانظمة السياسية في أحتواء ظاهرة الصراعات الاهلية؟
3. ماهي تداعيات الصراعات الاهلية على واقع الامن الانساني؟

فرضية البحث:

Hypothesis Of The Research:

تنطلق فرضية البحث من افتراض رئيس وهو" ان أدارة النظام السياسي للصراعات الاهلية داخل الدولة تأثير سلبي على الامن الانساني"، فممكن ان تكون هي المسبب الرئيس في انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

اهداف البحث:

Aims Of The Research:

يهدف البحث للتركيز على سياسات أحتواء الصراعات الاهلية في دول أفريقيا جنوب الصحراء ومدى أنعكاس ذلك على الامن الانساني في الدولة .

منهج البحث:

Research Methodology:

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي فضلا عن المنهج الوصفي لدراسة سياسات أحتواء الصراعات الاهلية وتداعياتها على المجتمع والنظام على حد سواء .

هيكلية البحث:

Structure Of The Research:

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة، فقد جاء المبحث الاول لدراسة الاطار النظري بمطلبين تم تناول مفهوم الصراعات الاهلية في المطلب الاول، ومفهوم الامن الانساني في المطلب الثاني، اما المبحث الثاني فجاء لدراسة تداعيات الصراعات والنزاعات الاهلية على الامن الانساني وجاء في أولهما التداعيات السياسية والثقافية المسببة للصراعات الداخلية وثانيهما تناول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المسببة للصراعات الاهلية وتداعياتهما على الامن الانساني.

المبحث الاول

The first chapter

الصراعات الاهلية والامن الانساني (دراسة مفاهيمية)

Civil conflicts and Human Security(Conceptual study)

تعد الصراعات الاهلية من الاسباب التي تؤدي الى الاخلال بالأمن والسلم لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة الافراد ومصالحهم سواء من الجانب الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي، وبالتالي تكون مهددا مباشرا للأمن الانساني في المجتمع، وعليه سيتم تناول مفهوم الصراعات الاهلية والامن الانساني في هذا المبحث وفي مطلبين.

المطلب الاول: الصراعات الاهلية (تعريفها، مفهومها، اسبابها):

The first requirement: Civil Eligibility (definition, concepts, reasons):

ينظر الى الصراعات على انها ظاهرة أنسانية تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين او اكثر بالقيام في أعمال متعارضة فيما بينهما، وظهر هذا النوع من الصراعات في وقت قريب وكنتيجة مباشرة للحرب الباردة واتساع التحرر السياسي وظهور القوميات فضلا عن حدوث تغييرات جذرية حصلت في

تركيب العلاقات في المجمع المحلي والدولي، وتعبر الصراعات الاهلية عن وجود انقسامات وتكتلات في بعض المناطق، وتمثل الصراعات الاهلية ابشع انواع الصراعات واشدها فتكا بالحياة الانسانية، اذ ينقسم ابناء الشعب الواحد تحت عقائد ايديولوجية وقومية ومذهبية خطيرة مثلما حصل في السودان وبعض دول افريقيا وكرواتيا ويوغسلافيا [1]

وترى أغلب الدراسات بأن الصراعات من حيث أنواعها تنقسم الى نوعين، الصراعات المسلحة الدولية، والصراعات المسلحة غير الدولية، وهي ما يدور من قتال سواء كان بين قوات حكومية من جهة وجهات متمردة، او مجموعات مسلحة تتقاتل فيما بينها ولصالحها الخاص من جهة أخرى، وينظر الى الصراع المسلح غير الدولي على أنه أستخدام القوة المسلحة الذي يتجاوز حد الاضطرابات وأعمال الشغب والفوضى بين جماعات مسلحة منظمة، وتقع جغرافيا داخل الحدود المعروفة لدولة ما[2]، وسنركز هنا على الصراعات المسلحة غير الدولية من حيث مفهومها واسبابها وكالاتي:

اولا: مفهوم الصراعات الاهلية:

First :The concept of civil Eligibility:

ان مفهوم الصراع هو من المفاهيم التي تنوعت حولها التعاريف وهو من المفاهيم التي كثر حولها الجدل لاسيما المتعلق منها بالصراعات الاهلية، فيذكر الباحث الامريكي (دينس ساندول) بأن عملية الصراع هي " هي ظاهرة دينامية، وهي وضع يحاول فيه طرفان على الاقل لتحقيق اهداف غير متفق عليها ضمن أطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال اضعاف قدرات الاخر على تحقيق اهدافه سواء بشكل مباشر او غير مباشر"[3]، وتحدث الصراعات عادة بدافع مجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة، فعندما تشعر الاطراف المتفاعلة ان هناك ثمة مصالح يمكن ان تجنيها من جراء الانخراط في الصراع فأنها تقدم على الدخول فيه، وتغريها تلك المصالح فتقوم بكسر قواعد او انتهاك اعراف عامة لادارة الصراعات على المستويات المختلفة[4]

اما الصراعات الاهلية فهي حرب تقليدية تنشأ نتيجة الاختلاف القيمي (الفلسفي) المذهبي الايديولوجي، وينجم عنها انقسام ابناء الشعب الواحد الى قسمين أو اكثر تبعا للباعث الايديولوجي الذي تعتنقه قطاعات من الجماهير، والصراعات الاهلية نتاج الاختلاف العرقي او المذهبي او الديني او القبلي، في الدول التي تشهد تنوع بين اطياف الشعب الواحد من حيث القوميات والاديان والمذاهب وغيرها[5]

ويمكن عد الصراعات الاهلية بأنها " كل اقتتال داخلي منظم مخطط له، ذو اهداف سياسية محددة ويسعى الى السيطرة على الحكم، او فصل جزء من الدولة او السيطرة عليه، سواء أتخذ شكلا

دينيا او مذهبيا او عرقيا او غير ذلك" [6]، وكما تعرف بأنها " صراع يقع بين ابناء الوطن الواحد" وتعرف الصراعات الاهلية بأنها " صراع مسلح ينشب داخل اقليم الدولة يتميز بأن كلا من الطرفين المتنازعين يهدف الى فرض سلطانه على جزء معين من الدولة ويمارس فيها السلطات التي تمارسها الحكومات الشرعية" [7]

اذن ومن خلال ما تقدم من التعاريف يمكن الاستنتاج بأن الصراعات الاهلية هي نزاع مسلح بين طرفين او اكثر داخل البلد الواحد، يكون هدفها تحقيق نوع من النفوذ والسيطرة على الحكم او الدفاع عن حق او تقرير المصير.

وهذه الصراعات اصبحت الاكثر انتشارا بعد الحرب الباردة حتى غدت بعض المناطق "وبائية" للحروب المزمنة اذ تتكرر فيها الحروب الاهلية في فترات متعاقبة أو تطول لعقود وتنتقل من دولة لاخرى فمن سمات الحرب الاهلية انها تمتاز بالعنف والقسوة والتطرف وسقوط اعداد كبيرة من الضحايا والحاق الدمار بالبنى التحتية والمرافق الاقتصادية الحيوية، وتؤثر الصراعات الاهلية على البنية الديموغرافية والاجتماعية والدينية ويحتاج المجتمع الى عدة عقود من الزمن لاعادة البناء والتوازن والسلام[8]

ثانيا: دوافع واسباب الصراعات الاهلية:.

Second: Motives and reasons of eligibility conflicts

عادة ما تتسم الصراعات الاهلية بطبيعة معقدة ومركبة فهي قد تكون نتيجة لاسباب اقتصادية وسياسية ودينية، أو ثقافية او تحمل امتدادات تاريخية ذات ابعاد داخلية وخارجية، وهنا يمكن الاشارة الى بعض الدوافع والمسببات للصراعات الاهلية:

أ- الدافع الاقتصادي: ترى بعض الدراسات ان اسباب الصراعات والحروب الاهلية ترجع الى العوامل الاقتصادية بشكل او بأخر، فمحدودية القدرات الاقتصادية للدول قد تؤدي الى عدم العدالة في توزيع الدخل، وفي دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الصراعات والحروب الاهلية في العديد من الدول للفترة من (1960-1999) أوضحت ان العوامل الاقتصادية تلعب دور رئيس ومؤثر في اشعال الحروب والصراعات الاهلية لاسيما في دول القارة الافريقية، ولا يقتصر تأثيرها على عدم العدالة في التوزيع انما هناك اسباب تتعلق بالصراع على الموارد الطبيعية والحصول على المكاسب

ب- الدافع الاثني، الديني، الايديولوجي: اكتسب العامل الاثني اهمية كبيرة لكونه وراء الكثير من الصراعات والحروب الاهلية التي تشهدها العديد من الدول في العالم، فأدت الصراعات الاثنية الى تغيير انظمة حكم والى حدوث حروب استمرت لعقود من الزمن، وكما ادت الى انقسامات سياسية

وتوترات، وكذلك العامل الديني يمثل محورا جوهريا للصراعات الاهلية فتعد الاديان مكونا اساسيا في خلق الحروب والصراعات الاهلية، اذ تنتشر حول العالم مئات الديانات والايديولوجيات وكل واحدة لها ممارساتها وطقوسها وتعاليمها، ومن ثم فقد يشكل الاختلاف في وجهات النظر الدينية او الايديولوجية في الطائفة داخل الدين الواحد، او بين الطوائف المختلفة للدين الواحد اختلافات جوهرية وسطحية تعد الشرارة الاولية للنزاعات والصراعات الفرعية ومن ثم تتحول لصراعات اهلية دينية وايديولوجية[9]، وتعد الصراعات الاهلية الدينية من اطول الحروب استمرارا وهي اخطر واعمق من الصراعات الاهلية ذات الدوافع السياسية والاقتصادية[10]

ت- الدوافع السياسية: تعد الدوافع السياسية من الاسباب المؤثرة لخلق نزاعات وحروب على النطاق الداخلي في الدولة، كمحاولة جماعات معينة لتقرير مصيرها او تغيير الدستور في الدولة، او ظهور بما يسمى بـ" صحوة الاقليات" فشهد العالم موجة من التحديات والتداعيات شكلت فيه الاقليات تحديا كبيرا يواجه الامن والاستقرار الداخلي في الدولة، فأخذت هذه الاقليات لاسيما في دول العالم النامي اكثر تصريحا ومطالبة بحقوقها كما تسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية، فأبرز مطالبها تتراوح بين الحصول على الامتيازات والمناصب العامة والاستقلال الاداري او الانفصال[11].

ث- الدوافع الخارجية: على الرغم من اهمية العوامل التي سبقت الاشارة اليها في اشعال الفتنة والحروب الاهلية في دولة ما، الا ان الصراعات الاهلية قد تتوالد جراء العديد من المتغيرات والعوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية كالاثار والنتائج الناجمة عن سياسة الهيمنة والموروث الاستعماري، فكان لاثار السيطرة الاستعمارية تداعيات مباشرة وغير مباشرة على الخلافات والتمزقات الداخلية والتي تجسدت في خلق كيانات سياسية مصطنعة فضلا عن التخطيط التعسفي للحدود الذي ادى الى تكديس مجموعات ثقافية وعرقية متنافرة بعيدا عن الاعتبارات التاريخية والوطنية او الثقافية للسكان مما انعكس بالتالي على ولاء الافراد تجاه الدولة التي اصبح ينتمي اليها بعد الاستقلال ومن ثم شيوع حالة التمزق والصراع الداخلي في تلك الدول[12].

المطلب الثاني: الامن الانساني (تعريفه، مفهومه، ابعاده):

The second requirement :The human security(definition, concepts, reasons)

يعد الأمن من الظواهر التي لازمت الانسان في حياته اليومية، فيعد مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات هو نقيض الخوف وغياب الشعور بالتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر، إذ يثير في الأذهان

معاني البقاء والتكامل والتماسك الاجتماعي والتكافل وحماية المصالح والقيم الجماعية ضد التهديدات الخارجية سيتم التطرق في هذا المطلب لماهية الامن الانساني وابعاده وكالاتي:

أولا: مفهوم الامن الانساني:

First: The concept of human security:

يعد الامن حاجة من الحاجات الاجتماعية المهمة التي يحتاج اليها الانسان في حياته كافة فيرى "روبرت مكنمارا " وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن" أن الأمن يعني التطور والتنمية، فيؤكد إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من إدراكها لمصادر تهديد مختلف قدراتها، والقدرة على مواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل. مضيفا أن الأمن هو ليس القوة والمعدات العسكرية، وإن كان قد يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشمله إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة، وهذا ما يؤيده علي الدين هلال بالقول أن الأمن ليس مجرد قضية عسكرية، لكنه مسألة متعدد العوامل والأبعاد تختلط فيه السياسة والاقتصاد والجغرافية، بالعسكرية والوضع الاجتماعي بقوة الدولة والنظام السياسي بالاستراتيجية، فالأمن له مفهومه الشامل والتهديد متكامل داخلي وخارجي، وعليه فالامن هو ليس الدفاع ضد أي عدوان خارجي، بل هو الحفاظ على الفرص المتاحة والمؤكدة لضمان البقاء على قيد الحياة[13] .

اما مفهوم الأمن الإنساني فظهر في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ونطاق الدراسات الأمنية.ويمكن تتبع جذوره في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام**1945** الذي كان تركيزه منصبا على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني، ويذهب أحد أوائل المنظرين لمفهوم الأمن الإنساني وهو وزير الخارجية الكندي ليود أكزورثي *Lioyd Axworthy* الذي طرح رؤيته للمفهوم أول مرة في **1997** إلى تعريف الأمن الإنساني على أنه " يعني حماية الأفراد من التهديدات سواء كانت مرفوقة بالعنف أم لا، فالأمر يتعلق بوضعية أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم وحتى بحياتهم"[14]

كما تحدث كوفي عنان في الامم المتحدة لعام **2000** بشكل مباشر عن مفهوم الامن الانساني فعرفه " بأنه اشمل بكثير من مجرد غياب الصراع والعنف بل انه يشمل حقوق الانسان والحكم الرشيد

والحصول على التعليم والصحة وضمان امن كل فرد وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع نشوب الصراعات"[15]

ويعرفه "محبوب الحق" على أنه يعني أمان الأفراد والشعوب لا أمن الدول والأمم، ويقول إننا نحتاج إلى مفهوم جديد للأمن يعكس حياة شعبنا لا أسلحة بلادنا، من خلال السلامة والرفاه وليس الأسلحة. أمن الأفراد في كل مكان منازلهم، وظائفهم مجتمعاتهم، حياتهم البيئية[16].

وعلى الرغم من وجود اتفاق بين التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الإنساني من خلال الدراسات الأكاديمية التي ناقشت المفهوم على أن وحدة التحليل الأساسية للمفهوم تتمثل في الفرد بدلا من الدولة، وذلك في سياق ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة، إلا إنه ومن جانب اخر يتضح من النظر إلى تلك التعريفات وجود نوع من التباين فيما بينها، فهناك بعض التعريفات التي تطرح مفهومًا شديد الاتساع للأمن الإنساني بحيث يشمل كل ما يمس أمن وكرامة الأفراد، في حين أن هناك دراسات أخرى تطرح تعريفا ضيقًا للمفهوم من خلال قصره على أنماط وفئات محددة من مصادر التهديد، ومن التعريفات التي تناولت الامن الانساني في معناه الشامل تعريف جورج ماكلين :"*George MacLean*" "والذي عرفه بأنه تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة .... الأمن الإنساني يعنى الحماية من العنف غير الهيكلي والذي يترافق مع اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية. ومن ثم، فإذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي ممثلا في الحروب، فإن الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي. فالأمن الإنساني باختصار هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم.[17]

وعليه يمكن تعريف الامن الانساني على انه صون لكرامة الفرد وحمايته من الحرمان وتوفير مستويات الحاجات الأساسية والتأهيل، أي حاجياته المادية والمعنوية من خلال اعتباره جوهر الأمن بدلا من الدولة.

وعليه فان مفهوم الأمن الإنساني يقوم على أساس نظرة أمنية مغايرة لتلك التقليدية فهو يأخذ منحى توسعي ليشمل ما سمي بالتحديات الجديدة الحاصلة بعد الحرب الباردة والحد من سرعة انتشارها كالفقر، الأمراض الأوبئة، الجريمة المنظمة والمتاجرة بالبشر وخاصة فئة الأطفال، التلوث البيئي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد البيولوجية...الخ. وبصيغة أخرى العمل على التصدي للمشكلات

والتحديات التي تمس الحياة اليومية للناس خاصة التي تتميز بأنها أبدية، وذلك بمحاربة ما سماه "ريغمان" بالحداثة السائلة، التي تقوم بخلق أشكال جديدة من عدم الأمن والخوف المتجاوز للحدود التي تجعلنا أيضا نعيد التفكير لفهم العلاقة بين الأمن والإنسان، لا الدولة بكونها الوحدة الرئيسية التي تقوم عليها كل مجالات التفكير السياسي والاقتصادي...[18]

وإجمالا فإن هناك مكونين أساسيين للأمن البشري هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة. ففي البلدان المتقدمة، يشغل الطرف الأول، أي التحرر من الخوف حيزاً كبيراً من تفكير الناس هناك، فهم يشعرون أن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة وحرب المخدرات وانتشار نقص المناعة المكتسبة وتدني مستوى التربة وارتفاع مستويات التلوث. أما في البلدان الفقيرة، فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى. وأكثر المشاكل موجودة في البلدان النامية حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر، ويعيش أكثر من مليار إنسان من(14) سكان العالم على دخل يومي يقل عن دولار واحد[19] .

ثانيا: ابعاد الامن الانساني:

Second: Dimensions Of Human Security

ان مفهوم الامن الانساني لم يستخدم بالطريقة التي بها اليوم الا بعد وروده في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي، ففي هذا التقرير ينظر الى الامن الانساني على انه حق الانسان في التمتع في الحرية من الخوف والعوز، وركز التقرير على اعتبار ان حالة الامن الانساني هي محصلة لسبعة ابعاد للامن وهي: البعد الشخصي، البعد الغذائي، البعد الامني، البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والثقافي، البعد السياسي.

1. الامن الشخصي: يعد الامن الشخصي من اهم ابعاد الامن الانساني لما له من اهمية على حياة البشر، اذ يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للافراد في ظل وجود النزاعات وتزايد الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات والاسلحة، فيهدف الامن الانساني الى حماية الافراد من اي تهديدات خطيرة وحمايته من التعرض الى العنف الجسدي بغض النظر عن جنسه، لغته مواطنته، اي بغض النظر عن كل تمييز، فللافراد ومن خلالهم الجماعات الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية وعلى صحتهم وعلى العيش معا في محيط نظيف لا يعرض اجسامهم للتهلكة ومن حق الفرد ان لا يشعر بأنه يخضع للاكراه وللعنف ايا كان نوعه او مصدره سواء ذاك الممارس من طرف جماعات ارهابية او

من قبل السلطات الحكومية[20]، بمعنى اخر حماية الفرد من العنف المشروع وغير المشروع في الدولة.

2. الامن الغذائي: وهو الترجمة الاساسية للحق الانساني في الغذاء، ويقصد به التحرر من الجوع، ويعرفه البنك الدولي على انه مدى تحصل كل فرد وفي جميع الاوقات على غذاء كاف لتمتعه بحماية صحية وايجابية، ويتحقق الامن الغذائي بحصول الافراد وفي جميع الاوقات على الغذاء الاساسي والضروري، فتذكر الامم المتحدة بأن المشكلة ليس في توافر الغذاء بل تكمن في طريقة توزيعه ونقص القدرة الشرائية، لذا فترتبط معالجة هذه المشكلة بتأمين الدخل المناسب للفرد . ولابد من الاشارة الى ان واقع الامن الغذائي في الكثير من البلدان مأساوي اذ يموت كل عام قرابة 11 مليون طفل قبل ان يكملوا عامهم الخامس واغلب هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية ثلاثة ارباعهم في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب اسيا، وهما منطقتان ترزحان تحت وطأة المعدلات الاعلى للجوع وسوء التغذية والفقر، فالجوع وسبب التغذية سببان اساسيان لاكثر من نصف حالات وفيات الاطفال والامهات خلال الحمل وعند الولادة[21].

3. الامن الصحي: يهدف الامن الصحي الى ضمان الحد الادنى من الحماية والوقاية من الامراض وكيفية تجنب طريقة الحياة غير الصحية ففي الدول النامية يعود سبب الموت الى الامراض المعدية والاوبئة، اذ يقتل ما يقارب 17 مليون انسان سنويا، كما ان الامراض التي تصيب الدورة الدموية في الجسم تقتل ما يقارب 5.5 مليون انسان في الدول الصناعية سنويا، فعلى الرغم من التطور المذهل في الطب والعلاج والبحث العلمي الخاص بمقاومة الامراض والاوبئة الا ان الصحة الجيدة شأنها شأن اشياء اخرى كثيرة ليست موزعة توزيعا عادلا اذ يعاني الكثير من البشر من العديد من الامراض التي يمكن الوقاية منها، اذا ما تم توفير الرعاية الصحية المناسبة لهولاء البشر، بل والاكثر انتشارا الامراض القاتلة التي اصبحت تمثل خطرا عابرا للقارات لا يمكن حصره داخل حدود دولة ما، فلم يعد ظهور وباء فتاك في مجتمع معين هو شأن داخلي بل اصبح تهديدا للأفراد داخل دول اخرى، فالامن الصحي يقصد به تمكين الانسان من العيش في بيئة تستطيع ان توفر له الامان من الامراض المختلفة كما توفر له الحق في التداوي والاستشفاء والوقاية من الامراض التي تعصف بالمجتمعات بين فترة واخرى[22] .

4. الامن البيئي: يقوم الامن البيئي بالتركيز على اتخاذ سياسة بيئية على جميع المستويات الوطنية منها والاقليمية والدولية من اجل توفير الحماية للطبيعة والبشر من جميع الاخطار البيئية التي تقوم بتوجيه

التهديد للكرة الارضية، فيهدف الامن البيئي الى حماية الفرد من تخريب الطبيعة على المدى القريب والطويل من قبل بعض الدول، مما يؤدي الى تدهور البيئة كما يعتبر النقص في الوصول الى المياه النظيفة احد اهم التهديدات للدول الصناعية، كما ان تلوث الهواء والاحتباس الحراري يعدان من اهم تهديدات البيئة وحياة الفرد، فضلا عن الكوارث البيئية التي تعد من اهم مصادر تهديد الامن الانساني والتي ممكن ان تكون كوارث طبيعية مثل السيول الجارفة او حرائق الغابات، او كوارث بيئية من صنع الانسان مثل تلوث الهواء والمياه وارتفاع درجة الحرارة، وباختلاف انواعها الا انها جميعا من الممكن ان تكون ذات اثار خطيرة على الامن الصحي او الغذائي او حتى الشخصي للانسان[23].

5. الامن الاقتصادي: يعد الامن الاقتصادي من اهم دعامات الامن الانساني، وذلك لاهمية العامل الاقتصادي في مختلف مجالات الحياة، فلا يمكن سبق الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظل اقتصاد سليم. إن الحديث عن الاستقرار الإقتصادي يأخذ أبعاداً مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق، ففي ظل العولمة أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة بعضها مع بعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب إقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على إقتصاد دولة أخرى وأفضل مثال على ذلك ما حصل بشرق آسيا في نهاية التسعينيات عندما أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى، وفي نفس السياق فأن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أو ما سميت بـ أزمة الرهن العقاري) وما رافقها من إفلاس كبريات البنوك العالمية وأنتقالها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أخرى؛ فالأمن الإقتصادي لأي دولة يرتكز على اتخات الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الإقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية، لأن عدم الإستقرار سينعكس سلباً على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة[24]

6. ويتوسع مفهوم الأمن الاقتصادي للمواطن ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من مأكل، مسكن، ملبس، علاج، تعليم، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وقد حاولت الأمم المتحدة أن تجد معني جامعاً يفسر هذا المفهوم فتوصلت إلى الآتي: «الأمن الاقتصادي هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تُمكّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة ". وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، كـ (الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم). إن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج والمدفوع الأجر أو عبر شبكة مالية عامة

وآمنة، وبهذا المعنى فإن ربع سكان العالم فقط هم ضمن هذه الفئة، وإذ تبدو مشاكل الأمن الاقتصادي أكثر جدية وخطراً في الدول النامية، فإن الدول المتطورة كذلك تشكو من مشاكل البطالة التي تشكل عاملاً مهماً في التوتر السياسي والعنف الإثني[25].

7. الامن السياسي: يهدف الأمن السياسي الى الحفاظ على ضمان استحقاق كل فرد على حقوقه المدنية و السياسية والحريات العامة، إضافة إلى ضمان إستقرار النظام السياسي، ومشاركة المواطنين في العمليات الإنتخابية المكفولة لهم دستورياً. أي أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة بمؤسساتها الرسمية وحسب، وإنما يطال أمن المواطن أو أمن الشعب وتثار في إطار الأمن السياسي مسألة مهمة وهي إحترام حقوق الإنسان الأساسية خاصة الحقوق السياسية والتي نذكر من بينها: حرية التعبير دون التعرض للقمع، الحق في الحصول على المعلومات عن سياسة الدولة، المساواة في الحقوق و الواجبات، الحق في حماية الملكية الخاصة... إلخ، فالامن السياسي يقصد به قدرة الدولة على تحقيق امنها السياسي من خلال مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد اولويات المصالح الامنية واسبقيتها[26]

8. الامن الاجتماعي والامن الثقافي: يقوم الامن الاجتماعي بتوفير الحياة الكريمة للانسان وذلك عن طريق ضمان الحماية له ضد التمييز على اساس الجنس او الانتماء او المستوى الاجتماعي، والامن الثقافي والذي يعني حماية الافراد من فقدان العلاقات التقليدية والقيم ومن العنف الطائفي الاثني فالمجتمعات التقليدية خصوصا الاقليات الاثنية هي غالبا مهددة ذلك ان نصف دول العالم خاض نزاعات اثنية داخلية كما يتمثل الامن الثقافي في الحفاظ على الهوية القومية وتأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينها على قاعدة حق الاختلاف والمساواة ويتضمن ايضا الامن العلمي والتقني من خلال سد الفجوات في هذا المجال بين الدول المتقدمة والدول النامية ومحاربة الامية والنهوض بالعملية التربوية[27].

المبحث الثاني

The Second Chapter

تداعيات الصراعات الاهلية على الامن الانساني في دول افريقيا جنوب الصحراء

Repercussions of eligibility conflicts of human Security in sub-Saharan Africa

تعد الدول الافريقية جنوب الصحراء من أكثر الدول الافريقية التي عانت بشكل كبير من الصراعات والعنف المسلح اللذين تسببهما العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فضلاً عن صراعات الحدود والنزاعات الإقليمية التي لها تداعيات دولية . أي إن دول المنطقة تعاني في معظمها من مشكلات الحدود والتداخل العرقي حيث لا تخلو حدود أي من دول المنطقة من مطالبات بأحقية هذا الطرف أو ذاك في أراضي تابعة للطرف الآخر على أسس تاريخية أو قومية أو أثنية، وعلى ضوء ذلك سنتناول التداعيات الداخلية والخارجية للصراعات الاهلية على الامن الانساني ضمن مطلبين وكما مبين أدناه:

المطلب الاول: تداعيات البيئة الداخلية لانتشار الصراعات الاهلية:

The first requirement: The repercussions of the internal environment of the spread of civil conflicts

شكلت الصراعات الاهلية سمة بارزة في الدول الافريقية جنوب الصحراء وهذا ما يتطلب دراسة وتحليل سمات تلك البيئة المحفزة لانتشار مثل تلك الصراعات سواء كانت البيئة الداخلية او البيئة الاقليمية والدولية ورصد العوامل والمتغيرات التي شكلت دافعاً ومحفزاً لانتشار وتفاقم هذه الظاهرة وهذا ما سيكون محور مطلبنا الاول كما مبين أدناه:

أولاً: التداعيات السياسية والامنية:

First: Political And Security Implications:

هنالك العديد من العوامل والدوافع لانتشار ظاهرة الصراعات الاهلية في أفريقيا والتي تعود الى شكل وطبيعة وممارسات السلطة السياسية والقوى الوطنية والاجهزة الامنية داخل العديد من دول القارة الافريقية ولعل من أهم تلك السمات:

1. ضعف الدولة الوطنية واجهزتها حيث اصبح العديد من الدول الافريقية بعيداً عن القيام بالكثير من وظائفه التي كانت تشكل الدافع والمحفز الاساسي لقبول المواطنين الطوعي لسلطته ووجوده، أي أن الصراعات تودي الى تراجع دور الدولة بشكل عام وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانتها شيئا فشيئاً لصالح مؤسسات أخرى تتعاظم قوتها، وهو ما دفع الكثير من المواطنين الى العودة أو الانتماء الى

جماعاتهم العرقية أو الدينية أو الجهوية التي ربما تقطن إقليماً بعينه في ظل غياب الدولة الوطنية وهو ما يتبعه فتح المجال لاستخدام كافة الادوات للحفاظ على المكتسبات أو الحصول على حق ما، لذا انتشرت الادوات والاذرع المسلحة التابعة لبعض الجماعات . وهو ماحدث في جنوب السودان قبل الانفصال[28] .

2. الفساد السياسي وإذ يصنف العديد من دول القارة الافريقية على أنه الاعلى في نسبة الفساد سواء على الصعيد السياسي او على المستوى الاقتصادي والاداري، وقدر بنك التنمية الافريقي الخسائر التي تتكبدها القارة الافريقية سنوياً نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد بنحو 300 بليون دولار أي حوالي 25% من الناتج المجلي الاجمالي للقارة وكما أشار ألى أن تلك الخسائر تتخطى قيمة أجمالي المساعدات والمنح التي تاتي الى القارة، والتي كانت لها عواقب وخيمة على النمو والتنمية[29].
3. غياب التداول السلمي للسلطة على الرغم من التعددية والاختلاف على كافة المستويات وبخاصة العرقية وينظر أغلب الساسة في هذه الدول الى السلطة باعتبارها مغنماً وأداة لتحقيق مزايا جماعته العرقية أحيانا أخرى ولذا هناك رفض لفكرة التداول السلمي والتخلي الطوعي عن السلطة لانها تشكل خسارة له شخصياً ولجماعته التي تعتبر هذا التداول خصماً من حقوقها والمزايا التي يحصل عليها، وبذلك يستمد النظام شرعيته النهائية في مثل هذا الوضع من احتكار السلطة ذاتها، وقد تسمح بقدر محدود من التعددية أحيانًا لكنها لا تسمح بالمعارضة المكشوفة ولا بقيام سياسة منظمة من خارج إطار الحزب الحاكم وهو مايفتح المجال أحياناً لاستخدام كافة الادوات غير السلمية لتحقيق هذا التداول للسلطة حتى لو كان ذلك باشعال حرب اهلية أو القيام بابادة جماعية داخل بعض دول القارة على نحو ماحدث في رواندا وبوروندي[30].
4. التشكيك في شرعية بعض النظم الافريقية عند وصولها الى سدة الحكم بطريقة لاتقبلها بعض القوى الوطنية ومرفوضة من بعض المؤسسات والجماعات العرقية داخل الدولة بما يدفع هذه القوى الى أستخدام كافة الادوات للتشكيك في شرعية هذه النظم، وتكون ممارساتها هي السبب في أفتقادها شرعية الممارسة أو الشرعية السياسية وهو مايدفع قوى ما للخروج على هذه النظم حتى لو كان ذلك بتشكيل جماعات مسلحة أو القيام بانقلاب عسكري وكما حدث في مالي واوغندا[31].
5. تسييس الاختلافات وهو مايتعلق بفساد إدارة الاختلافات الموجودة داخل القارة مع أرتفاع أسس وأسباب ومظاهر الاختلاف داخل هذه الدول، فبعض النظم أسس أستقرارها وبقائها في أستخدام هذه الاختلافات فتبدأ في تجييش بعض الجماعات أو الطوائف الدينية ضد الاخرى لاجهاض الحركات

الوطنية داخل دولها أو كذريعة لاستمرار وجودها في السلطة أو لاضعاف جماعة ما داخل هذه الدول[32].

6. أنتشار الجريمة المنظمة وتجارة السلاح وهو ماجعل بيئة هذه الدول بيئة هشة تقبل انخراط المرتزقة والاطفال والرقيق في الجماعات المسلحة والتي تجد من السهولة عليها الحصول على السلاح مع ضعف السيطرة على الحدود الافريقية، حيث أن تلك السياسات تودي الى توفير البيئة المواتية والمناسبة لذلك والتي تسهل عمل الاطراف الداخلية والخارجية التي تسعى لاستغلال بيئة سياسية هشة ينقصها الامن في تجنيد من ينفذ أهدافها وتطلعاتها وتسعى لنشر قيم العنف، وشهدت كينيا ارتفاع أعمال العنف حول الانتخابات في عام 2022 ونيجيريا في عام 2023. وشهدا أيضاً أكبر عدد من أحداث العنف التي استهدفت المدنيين كالتمرد المسلح وحرب العصابات وقطاع الطرق وأعمال الشغب[33].

ثانياً: التداعيات الاقتصادية:

Second: The Economic Repercussions:

تعد التداعيات الاقتصادية من المحددات المؤثرة في تحفيز الصراعات الاهلية في الدول الافريقية جنوب الصحراء، عندما يجير المصالح الاقتصادية لتحقيق مصالح ضيقة بعيدة أو متعارضة مع المصلحة الوطنية عند ذلك تكون محفزاً للجماعات العرقية للخروج على الدولة، والتي سنبينها تباعاً:

1. عجز الدولة عن الوفاء بالاحتياجات الاساسية لاغلب مواطنيها وذلك تحت وطأة تراجع قدراتها الاستخراجية والتوزيعية أحياناً بما يشكل حافزاً للمواطنين الخروج على الدولة ويسهل ايضاً الانضمام أو أعتناق أفكار تنظيمات وتوجهات تحقق له إشباع أحتياجاته الاساسية ولو كان مقابل ذلك أن يقوم بأعمال من شأنها التدمير والقتل داخل الدولة أو خارجها، وفي عام 2022 اضطرت الحكومات الأفريقية إلى تخصيص حوالي 12 في المئة من إيراداتها لخدمة ديونها وبين عامي 2019 و2022، خصصت 25 حكومة أفريقية موارد لخدمة إجمالي ديونها أكثر من تلك المخصصة لصحة مواطنيها وفي أواخر عام 2023 قدر صندوق النقد الدولي أن أكثر من نصف البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض كانت إما تواجه صعوبات محتملة أو فعلية في سداد ديونها ويشير هذا إلى أنه سيكون من الصعب للغاية على أفريقيا جمع مبلغ 1.6 تريليون دولار الذي تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنها تحتاج إليه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030[34].

2. أنتشار ظاهرة المرتزقة بسبب واقع دول القارة الافريقية من أرتفاع معدلات الفقر بها لاكثر من نصف سكان بعض هذه الدول وهو مايجعلها بيئة خصبة لتجنيد المرتزقة من قبل الدول أو الجماعات المسلحة ويكون بالمقابل العائد المادي هو سبب أنتشار هذا النوع من المقاتلين في الغالب لكن قد يكون الاقتناع بالفكرة والايديولوجية هو السبب في بعض الاحيان [35].

ثالثاً: التداعيات الاجتماعية والثقافية:

Third: Social and cultural repercussions:

تزخر دول أفريقيا جنوب الصحراء بالعديد من المتغيرات والسمات التي تشكل بيئة مناسبة لتحفيز ظاهرة الصراعات الاهلية، عندما تجير تلك المصالح لتحقيق مصالح ضيقة بعيدة أو متعارضة مع المصلحة الوطنية، والتي سنبينها تباعاً:

1. تتعدد الاختلافات الاجتماعية داخل المجتمعات الافريقية سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو الديني أو اللغوي وهو ما يمكن أن يؤثر على التكوينات الطبقية داخل بعض الدول،حيث أن الطبقات باتت لا ترتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي بقدر أرتباطها بالأصل العرقي كما ان توزيع المنافع الاقتصادية والسياسية والمالية أصبح يعتمد على تلك الروابط وهو ما يمكن أن يخلق بيئة مواتية للصراعات والنزاعات خصوصاً مع غياب بوتقة الصهر الاجتماعي التي يمكن أن تجعل الدول تتغلب على هذه التحديات[36]. كما أن هذه الانقسامات أنعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الافريقية في مرحلة مابعد الاستقلال كما هو الحال بالنسبة لازمة بيافرا عام 1967في نيجيريا التي أستمرت نحو ثلاثون شهراً وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الافريقية الاخرى مثل روندا _بوروندي _ أنجولا _ وموزنبيق[37].
2. ظاهرة التعليم الافريقي التي لاتزال تحافظ على محتواه الاستعماري ولم نجد تعليم يعزز الشعور بالمواطنة، بل أصبح هدف التعليم تكوين مواطن يحمل جنسية دولة أفريقية لكنه يتحدث ويعيش ويفكر بنط غربي بحسب نوعية التعليم وهو ما يتسبب في تراجع الولاء الوطني ويسهل معه بروز جماعات تخدم أهدافاً ومصالح غربية، وإذ تجد الدول الغربية أن المتعلمين الافارقة على النمط الغربي مصدر تمويل بشري ومالي لها وتحقق أهداف الغرب حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية للدولة الافريقية[38].

المطلب الثاني: تداعيات البيئة الاقليمية والدولية لانتشار ظاهرة الصراعات الاهلية:

The second requirement: the repercussions of the regional and international environment for the spread of the phenomenon of civil conflicts:

تعد التداخلات الاقليمية والدولية في الدول الافريقية جنوب الصحراء سمة بارزة وهذا ما يتطلب رصد تلك المتغيرات التي ربما تشكل أطاراً وبيئة مواتية لانتشار الصراعات الداخلية، وهذا مايتطلب تشخيصها وفق أطر علمية وكما يأتي:

أولا: التداعيات الاقليمية:

First: Regional Implications:

تعد دول الجوار الاقليمي محوراً أساسياً لاثارة العديد من الصراعات الداخلية لتداخل التكوينات المجتمعية بين تلك الدول ولضعف السيطرة على الحدود وانتشار مناطق الفراغ مع غياب الاطار المؤسس لتلك الدول وضعف التنسيق ماتطلب معالجتها وفق أطر عدة ومنها:

1. **تعد النزاعات والصراعات الاقليمية بيئة مواتية لتوفير عدم الثقة بين الانظمة الحاكمة التي تبدأ في تقديم الدعم لجماعات عرقية على حساب الاخرى وهذا مايشجع انتشار الصراعات الداخلية بين الدول وهو مايشير اليه الوضع بين السودان واوغندا حيث كان النظام السوداني في مرحلة ما يدعم جيش الرب رداً على الدعم الاوغندي للحركة الشعبية لتحرير السودان وكذلك دور تشاد في الصراع في دارفور[39]. فضلا عن ذلك يعتبر تدخل جنوب افريقيا في الحربين الانجولية والموزنبيقية خلال فترة ماقبل إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا الى تحقيق أهداف أقتصادية واستراتيجية حيث تتمتع انجولا بثروات ضخمة من النفط والماس بالاضافة الى ثروتها المعدنية والزراعية الضخمة مما جعلها واحدة من غنى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا وهو ماأثار أطماع حكام جنوب أفريقيا في الثروات الانجولية[40].**
2. **ضعف السيطرة على الحدود وانتشار مناطق الفراغ وعدم قدرة دول أفريقيا جنوب الصحراء على حماية حدوده من مظاهر الاختراق والتهريب ولذا بات من السهل على مقاتلي الجماعات المسلحة نشر الافكار والنشاط بين عدد من دول القارة، وعلى الرغم من تزايد عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي، فقد أثبت التطرف أنه لا يزال قادرًا على المواجهة والحفاظ على وجوده، مما أدى إلى نتائج كارثية بالنسبة للأمن الإنساني، مثل ارتفاع عدد الوفيات بنسبة 590٪ في بوركينافاسو وحدها خلال العام 2019 وربما تُعزى قدرة هذه الجماعات الإرهابية على الحركة إلى قدرتها على توفير حواضن اجتماعية والاندماج في شبكات التهريب الموجودة مسبقًا والسيطرة على**

المناطق النائية في إقليم الساحل، حيث تنعدم سيطرة الدولة الوطنية أو تقف عاجزة عن مواجهة أي تهديدات جدية [41].

ثانياً: التداعيات والمصالح الدولية:

Second: international implications and interests:

فرضت الأهميّة التي تتمتع بها القارّة الافريقية عدد من القوى العالميّة لتبني سياسة توفير الدعم المادي لجماعات مسلحة واستخدام الاختلافات الاجتماعية والعرقية والسياسية بما يحقق مصالحها واجهاض النماذج التنموية وهذا مايتطلب دراسته بشي من التفصيل وكما ياتي[42]:

1. السياسة الاميركية تجاه الداخل الافريقي: تباينت السياسة الاميركية تجاه الداخل الافريقي بين توفير الدعم المعنوي لبعض الجماعات المظلة لام للارهاب في العالم في مقابل توفير الدعم المادي لمليشيات وجماعات مسلحة أخرى وبذلك تبرر ذلك بانه خطا في الامداد بالاسلحة واماكن إسقاطها إضافة الى القيام بتدريب عناصر موالية لها بزعم انها معارضة معتدلة بهدف أسقاط النظام القائم لذا ظهرت عدة مشروعات أمريكية لاعادة تقسيم دول المنطقة كمشروع القرن الافريقي الكبير، كما أنتهجت السياسة الامريكية سياسة التدخل العسكري في بعض الدول الافريقية وتغافلت عن انتهاكات تقوم بها بعض الانظمة والدول داخليا وهي سياسات أدت في الغالب الى توفير بيئة مناسبة لانتشار الجماعات الخارجة عن القانون مما أثارت الصراعات البينية داخل الدول.

كما تحاول ان تجعل تلك الاختلافات هي الاساس في كافة تحركاتها السياسية وهو مايمكن أن يؤدي الى اندلا ع صراعات أو حروب اهلية .

2. أجهاض النماذج التنموية النهضوية في الدول الافريقية المناهضة للتوجهات والمصالح الغربية،لذا سعت واستخدمت كافة ادواتها لتدمير وتفكيك العديد من القوى الوطنية التي كانت تشكل أداة حفظ وبقاء واستمرار دول كانت مستقرة الى حد ما واستبدالهم بنظم كانت المصدر الاساسي لظهور الجماعات المسلحة واثارة الصراعات الداخلية مع غياب نظام قوي مسيطر على أركان الدولة لترتيب أوراقها في التغلغل والهيمنة على مواردها ومصادرة قرارها السياسي .

عليه يتبين بان التداعيات الداخلية والدولية كانت محفزة لانتشار وتوسيع نشاط الصراعات الداخلية في العديد من دول افريقيا جنوب الصحراء وهو ماحمل معه العديد من الاثار والنتائج السلبية التي تركتها تلك الصراعات على الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية في مثل تلك الدول وتطورت تلك الحالة الى وصول تلك الدول الى حالة اللا دولة .

الخاتمـــــة

Conclusion

أوضحت الدراسة أن الصراعات الاهلية في القارة الافريقية تجد أسبابها الرئيسية في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الداخلي والمتمثلة بضعف الدولة الوطنية واجهزتها وأستشراء الفساد السياسي والاداري وغياب التداول السلمي للسلطة والتشكيك في شرعية النظم عند وصولها الى سدة الحكم،فضلاً عن عجز الدولة عن الوفاء بالاحتياجات الاساسية لاغلب مواطنيها وذلك تحت وطأة تراجع قدراتها الاستخراجية وأنتشار ظاهرة المرتزقة وضعف السيطرة على الحدود . فيما مارست التدخلات الخارجية دوراً محوريا في تاجيج الصراعات والنزاعات البينية، وانطوت هذه السياسة على التدخل بصورة مكثفة في بعض الصراعات والاطاحة بالانظمة السياسية فيما تارجحت في أحيان أخرى لتبني جماعات عرقية على حساب الجماعات الاخرى مما عززت من الصراعات الاهلية ومالها من تداعيات مباشرة على الامن الانساني في دول القارة الافريقية.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) حسين المحمدي بوادي، غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005، ص ص 19–20.

(2) مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، ط1، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008، ص83.

(3) Milton Esman,Ethnic politics (Ithaca, N.Y: Cornell University Press,1994),p 234.

(4) عمر جمعة عمران، اثر تطور النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية،مجلة قضايا سياسية، العدد 35–36، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، 2014، ص 247.

(5) حسام علي عبد الخالق الشيخة، المسؤولية والعقاب عى جرائم الحرب، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2004، ص 267. وينظر كذلك: مجيد خضر أحمد و تافكة عباس البستاني، جريمة اثارة الحرب الاهلية والاقتتال الطائفي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص 181.

(6) عبد الحسين شعبان، الاحتلال الامريكي للعراق: الحرب الاهلية، مجلة المستقبل العربي، العدد363، بيروت ، 2007، ص30.

(7) عبد الرحمن عبد الكريم، دور الحرب الاهلية في صناعة الأزمة الدولية، مجلة الجامعة العراقية، العدد 1/40، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، ص399.

(8) المصدر نفسه، ص 400.

(9) جلال الدين محمد صالح، الطائفية الدينية : بواعثها وواقعها ومكافحتها، دار جامعة نايف للنشر والتوزيع، الرياض، ص90.

(10) المصدر نفسه، ص91.

(11) احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ط1، القاهرة، 2001، ص248.

(12) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في الدول النامية، مطابع وزارة الدفاع، بغداد، 1990، ص120.

(13) نقلا عن: محمد جمال مظلوم، الامن غير التقليدي، جامعة نايف للدراسات الامنية، الرياض، 2012، ص20.

(14) جمال منصو واسيا بلخير، بناء السلم والامن الانساني: قراءة في جدوى السلم الليبرالي، مجلة دراسات في حقوق الانسان، العدد الاول، جانفي، 2018، ص 56.

(15) نقلا عن : انعام عبد الكريم ابو مور، مفهوم الامن الانساني في حق نظريات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،غزة، 2013، ص ص 43–44.

(16) العيد ذويب، التحولات السياسية ومعضلة الامن الانساني بدول المغرب العربي بعد 2011 (تونس، الجزائر، المغرب)، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 2021، ص399.

(17) حيدر قحطان سعدون، دور الامم المتحدة في حفظ الامن الانساني، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2020، ص19.

(18) العيد ذويب، مصدر سبق ذكره، ص 399.

(19) يحياوي سليمة، الفقر واشكالية الامن الانساني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2014، ص17.

(20) عباس علي محمد، الامن والتنمية: دراسة حالة العراق للمدة 1970–2007، ط1، مطبعة الساقي، بغداد، 2013، ص15.

(21) برقاوي احمد واخرون، الامن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث 11 سبتمبر/ايلول، مركز البحوث العربية ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، 2003، ص25. وينظر كذلك: مشدن وهيبة، التغيرات المناخية وتحديات الامن الغذائي العربي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد، 6، العدد2، جامعة الجزائر، 2017، ص825.

(22) امل مختار، التحول نحو مفهوم الامن الانساني، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص20.

(23) هالة جاسم سلطان، الارهاب والامن الانساني للطفل في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2017، ص121–122.

(24) جوزيف ستيلغتز، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص45.

(25) صباء كريم ناصر، دور منظمة حلف الشمال الاطلسي في التدخل الدولي الانساني: دراسة حالتي التدخل في افغانستان وليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2018، ص30. ،

(26) صباء كريم ناصر، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(27) هالة جاسم سلطان، الارهاب والامن الانساني للطفل في المجتمع العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 123.

(28) محمد حسون، أنس علي حسن، تاثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدول مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 43،العدد 4، 2022، ص144.

(29) نهلة احمد ابو العز، تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا :نيجيريا أنموذجاً، مجلة مصر الجديدة (القاهرة / الجمعية المصرية للاحصاء 2015) ، ص12.

(30) مرسي عبد الرزاق، إشكالية بناء الدولة في أفريقيا : قراءة في الاطروحة السلطوية، مركز دراسات الوحدة العربية، 30 مايو 2023، مقال منشور على الرابط التالي *https://caus.org.lb* .

(31) جمال محمد الضلع، قضايا الدولة والشرعية السياسية في أفريقيا، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2011) ص 115 .

(32) حمدي عبد الرحمن، الصراعات العرقية والسياسية في افريقيا .. الاسباب والانماط وآفاق المستقبل، قراءات أفريقية، 2015/6/17 مقال منشور على الرابط *https://qiraatafrican.com/articl/* .

(33) عادل زقاغ، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي، مقاربة سوسيو _سياسية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، العدد 23، متاح على الرابط *https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/10549/1/S2313.pdf* .

(34) أزمة الديون في أفريقيا تحتاج إلى نهج جديد، مقال منشور على موقع صحيفة العرب تاريخ النشر 2024/2/24، متاح على الرابط الاتي : *https://alarab.co.uk* .

(35) خلف عبيد حمود، المرزتقة بلاء أفريقيا :مراجعة موضوع،(بيروت المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية والانسانية)، العدد 19 مارس 2021،ص ص 94_95 .

(36) حمدي عبد الرحمن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا ... الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره.

(37) عبدالكريم هشام، عدوم حميدة، تأثير التعددية الاثنية وأزمات الهوية على الاستقرار السياسي في أفريقيا، (الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 2، لسنة 2022، ص 278 .

(38) عبد الرحمن كان، صناعة النخب الافريقية في ظل نظام التعليم الاستعماري :عرض وتحليل، المنصة الافريقية لدراسة الاتجاهات الثقافية والاجتماعية،2021، مقال منشور على الرابط الاتي : *https://afrikatrends.com* .

(39) حمدي عبد الرحمن، "داعش" وأخواتها في أفريقيا، تاريخ النشر 2014/12/17، مقال منشور على الجزيرة نت، متاح على الرابط الاتي : *https://www.aljazeera.net/opinions/2014/12/17* .

(40) أحمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في أفريقيا، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001) ص192.

(41) حمدي عبد الرحمن، مقاربات بديلة لمواجهة عودة "داعش" بالساحل الإفريقي، تاريخ النشر 17 يناير 2021، مقال منشور على مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/6018 .

(42) فهد المضحكي، لماذا التوجه الامريكي نحو أفريقيا، صحيفة الايام، العدد 12789 الجمعة 12 ابريل 2024 .

المصـــــــادر

اولا: الكتب:

I. حسين المحمدي بوادي، غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005.

II. مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، ط1، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008.

III. عمر جمعة عمران، اثر تطور النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية،مجلة قضايا سياسية، العدد 35–36، جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية، 2014، ص 247 .

IV. حسام علي عبد الخالق الشيخة، المسؤولية والعقاب عى جرائم الحرب، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2004.

جلال الدين محمد صالح، الطائفية الدينية : بواعثها وواقعها ومكافحتها، دار جامعة نايف للنشر والتوزيع، الرياض .

V. احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ط1، القاهرة، 2001.

VI. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في الدول النامية، مطابع وزارة الدفاع، بغداد، 1990.

VII. محمد جمال مظلوم، الامن غير التقليدي، جامعة نايف للدراسات الامنية، الرياض، 2012.

VIII. عباس علي محمد، الامن والتنمية: دراسة حالة العراق للمدة 1970–2007، ط1، مطبعة الساقي، بغداد، 2013 .

IX. برقاوي احمد واخرون، الامن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث 11 سبتمبر/ايلول، مركز البحوث العربية ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، 2003.

X. امل مختار، التحول نحو مفهوم الامن الانساني، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001.
XI. جوزيف ستيلغتز، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2003.
XII. أحمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في أفريقيا، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001) .

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

I. انعام عبد الكريم ابو مور، مفهوم الامن الانساني في حق نظريات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،غزة، 2013.
II. حيدر قحطان سعدون، دور الامم المتحدة في حفظ الامن الانساني، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2020.
III. يحياوي سليمة، الفقر واشكالية الامن الانساني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2014.
IV. هالة جاسم سلطان، الارهاب والامن الانساني للطفل في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2017.
V. صباء كريم ناصر، دور منظمة حلف الشمال الاطلسي في التدخل الدولي الانساني: دراسة حالتي التدخل في افغانستان وليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2018 .

ثالثا: المجلات:

I. عمر جمعة عمران، اثر تطور النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية،مجلة قضايا سياسية، العدد 35-36، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، 2014.
II. مجيد خضر أحمد و تافكة عباس البستاني، جريمة اثارة الحرب الاهلية والاقتتال الطائفي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.
III. عبد الحسين شعبان، الاحتلال الامريكي للعراق: الحرب الاهلية، مجلة المستقبل العربي، العدد363، بيروت ، 2007 .
IV. عبد الرحمن عبد الكريم، دور الحرب الاهلية في صناعة الأزمة الدولية، مجلة الجامعة العراقية، العدد 1/40، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية .

V. العيد ذويب، التحولات السياسية ومعضلة الامن الانساني بدول المغرب العربي بعد 2011 (تونس، الجزائر، المغرب)، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 2021.

VI. مشدن وهيبة، التغيرات المناخية وتحديات الامن الغذائي العربي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد، 6، العدد2، جامعة الجزائر، 2017.

VII. محمد حسون، أنس علي حسن، تاثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدول مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 43،العدد 4، 2022.

VIII. نهلة احمد ابو العز، تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا :نيجيريا أنموذجاً، مجلة مصر الجديدة (القاهرة / الجمعية المصرية للاحصاء 2015).

IX. خلف عبيد حمود، المرزتقة بلاء أفريقيا :مراجعة موضوع،(بيروت المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية والانسانية)، العدد 19 مارس 2021 .

X. عبدالكريم هشام، عدوم حميدة، تأثير التعددية الاثنية وأزمات الهوية على الاستقرار السياسي في أفريقيا، (الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 2، لسنة 2022.

رابعا: **الانترنت**:

I. عبد الرحمن كان، صناعة النخب الافريقية في ظل نظام التعليم الاستعماري :عرض وتحليل، المنصة الافريقية لدراسة الاتجاهات الثقافية والاجتماعية،2021، مقال منشور على الرابط الاتي : *https://afrikatrends.com* .

II. حمدي عبد الرحمن، "داعش" وأخواتها في أفريقيا، تاريخ النشر 2014/12/17، مقال منشور على الجزيرة نت، متاح على الرابط الاتي : *https://www.aljazeera.net/opinions/2014/12/17* .

III. حمدي عبد الرحمن، مقاربات بديلة لمواجهة عودة "داعش" بالساحل الإفريقي، تاريخ النشر 17 يناير 2021، مقال منشور على مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط *https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/6018*

IV. مرسي عبد الرزاق، إشكالية بناء الدولة في أفريقيا : قراءة في الاطروحة السلطوية، مركز دراسات الوحدة العربية، 30 مايو 2023، مقال منشور على الرابط التالي.. *https://caus.org.lb*

V. حمدي عبد الرحمن، الصراعات العرقية والسياسية في افريقيا .. الاسباب والانماط وآفاق المستقبل، قراءات أفريقية، 2015/6/17 مقال منشور على الرابط https://qiraatafrican.com/articl/ .

VI. عادل زقاغ، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي، مقاربة سوسيو _سياسية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، العدد 23، متاح على الرابط https://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/10549/1/S2313.pdf

VII. أزمة الديون في أفريقيا تحتاج إلى نهج جديد، مقال منشور على موقع صحيفة العرب تاريخ النشر 2024/2/24، متاح على الرابط الاتي : https://alarab.co.u

References

First: Books

I. *Hussein al-Mohammadi Bawadi, the invasion of Iraq between international law and international politics, Maarif establishment, Alexandria, 2005.*

II. *Massad Abdel Rahman Zeidan, the intervention of the United Nations in armed conflicts of a non-International Nature, Vol.1, House of legal books, Cairo, 2008.*

III. *Omar Juma Omran, the impact of the development of internal conflicts on the future of the state in the Arab region, Journal of political issues, issues 35-36, Nahrain University, Faculty of political science, 2014, p.247.*

IV. *Hossam Ali Abdel Khalek elsheikha, responsibility and punishment for war crimes, University Publishing House, Alexandria, 2004.*

V. *Jalal al-Din Muhammad Saleh, religious sectarianism : its motives, reality and struggle, NAIF University Publishing House Arabic sources: Distribution, Riyadh.*

VI. *Ahmed Ibrahim Mahmoud, civil wars in Africa, Center for political and Strategic Studies, 1st floor, Cairo, 2001.*

VII. *Riad Aziz Hadi, political problems in developing countries, Ministry of Defense press, Baghdad, 1990.*

VIII. *Mohammed Jamal Mazloum, unconventional security, NAIF University for Security Studies, Riyadh, 2012.*

IX. *Abbas Ali Mohammed, security and development: a case study of Iraq for the period 1970-2007, Vol. 1, Al-Saki press, Baghdad, 2013.*

X. *Ahmed Barkawi and others, Arab national security in a changing world after the events of September 11, Arab Research Center and center for Strategic Studies and research, Damascus University, 2003.*

XI. *Amal Mokhtar, the transformation towards the concept of human security, Al-Ahram Center for political and Strategic Studies, Cairo, 2001.*
XII. *Joseph stilitz, the disappointments of globalization, translated by Michel Karam, Vol.1, Dar Al-Farabi, Beirut, 2003.*
XIII. *Ahmed Ibrahim Mahmoud, civil wars in Africa, (Cairo, Center for political and Strategic Studies, 2001) .*

Second: university theses and theses:

I. *Inaam Abdulkarim Abu Mor, the concept of human security in international relations theories, unpublished master thesis, Al-Azhar University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Gaza, 2013.*
II. *Haider Qahtan Saadoun, the role of the United Nations in the maintenance of human security, unpublished doctoral dissertation, University of Baghdad, Faculty of political science, 2020.*
III. *Yahyaoui Salima, poverty and the problem of human security, unpublished master's thesis, Faculty of law and political science, Setif University, 2014.*
IV. *Hala Jassim Sultan, terrorism and human security for children in Iraqi society, unpublished master's thesis, Baghdad University, College of education for Girls, 2017.*
V. *Saba Karim Nasser, the role of NATO in international humanitarian intervention: a case study of intervention in Afghanistan and Libya, unpublished Master Thesis, University of Baghdad, Faculty of political science, 2018 .*

Third: magazines:

I. *Omar Juma Omran, the impact of the development of internal conflicts on the future of the state in the Arab region, Journal of political issues, issues 35-36, Nahrain University, Faculty of political science, 2014.*
II. *Majid Khader Ahmed and tafka Abbas Al-Bustani, the crime of provoking the Civil War and sectarian fighting, Journal of the Faculty of law for legal and Political Sciences.*
III. *Abdul Hussein Shaaban, the American occupation of Iraq: the Civil War, the Arab future magazine, issue 363, Beirut, 2007.*
IV. *Abdul Rahman Abdul Karim, the role of the civil war in the International Crisis industry, Iraqi university magazine, issue 40/1, Iraqi University, Faculty of law and political science .*
V. *Eid thuweib, political transformations and the dilemma of human security in the Maghreb countries after 2011 (Tunisia, Algeria, Morocco),*

academic journal of legal and Political Research, Volume V, second issue, Ammar theligi University of agouat, Algeria, 2021.

VI. *Mashden Wahiba, climate change and the challenges of Arab food security, Journal of studies in economics, trade and Finance, Vol.6, No. 2, University of Algiers, 2017.*

VII. *Mohamed Hassoun, Anas Ali Hassan, the effects of globalization on the national sovereignty of countries Tishreen University journal, Economic and Legal Sciences vol.43, No. 4, 2022.*

VIII. *Nahla Ahmed Aboul Ezz, the repercussions of the phenomenon of corruption and its impact on economic growth in Africa :Nigeria as a model, Heliopolis magazine (Cairo / Egyptian society for Statistics 2015).*

IX. *Khalaf Obaid Hammoud, Al-marzatqa the scourge of Africa: a topic review, (Beirut International Journal of Social Sciences and humanities), issue March 19, 2021 .*

X. *Abdelkarim Hisham, Adoum Hamida, the impact of multi-ethnicity and identity crises on political stability in Africa, (Algeria, Journal of cognitive issues, Vol.2, No. 2, for the year 2022.*

Fourth: the internet:

I. *Abdurrahman Kan, the industry of African elites under the colonial education system: presentation and analysis, the African platform for the study of cultural and social trends, 2021, article published on the following link : https://afrikatrends.com .*

II. *Hamdi Abdel Rahman, "ISIS" and its sisters in Africa, publication date 17/12/2014, an article published on Al Jazeera net, available at the following link : https://www.aljazeera.net/opinions/2014/12/17 .*

III. *Hamdi Abdel Rahman, alternative approaches to countering the return of "Daesh" in the African coast, publication date January 17, 2021, an article published on the future Center for research and advanced studies, available at the link https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/6018*

IV. *Morsi Abdel Razzak, the problem of State-Building in Africa: A Reading in the authoritarian thesis, Center for Arab unity studies, May 30, 2023, article published at the following link https://caus.org.lb*

V. *Hamdi Abdel Rahman, ethnic and political conflicts in Africa .. Reasons, patterns and future prospects, African readings, 17/6/2015 article published on the link https://qiraatafrican.com/articl/ .*

VI. *Adel zagag, Sofiane Mansouri, the reality of organized crime in the Sahel region of Africa, socio-political approach, Journal of Social Sciences and humanities, Algeria, issue 23, available at the link*

https://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/10549/1/S2313.pdf

VII. *The debt crisis in Africa needs a new approach, an article published on the website of the newspaper Al-Arab publication date 24/2/2024, available at the following link : https://alarab.co.u*